اطلعت على مستجدات مكافحة «كورونا».. وتطعيم 27 ألف طالب حتى الآن من أصل 50 ألفاً يؤدون الاختبارات الورقية الأربعاء المقبل

«الصحية» تطالب بإعادة تشغيل «الكويتية» وإجراء اختبارات الثاني عشر «أونلاين» وتطعيم باقي طلاب الثانوية العامة

سعدون حماد وسعد الخنفور ود.أحمد مطيع وخليل الصالح ود.صالح المطيري خلال الاجتماع

سعدون حماد متحدثاً

وزير الصحة الشيخ د.باسل الصباح وأركان وزارته أثناء اجتماع اللجنة الصحية

سامح عبدالحفيظ

اطلعت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل في اجتماعها أمس الأحد على آخر مستجدات وإجراءات وزارة الصحة في مكافحة جائحة كورونا المستجد، وناقشت إجراءات مجلس الوزراء بشأن سفر المواطنين والمقيمين.

وأوضح مقرر اللجنة النائب سعدون حماد في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن اللجنة استمعت إلى آراء وزير الصحة الشيخ د. باسل الصباح وقيادات الوزارة بخصوص الڤيروس المتحور الهندي المنتشر في بعض الدول وإجراءات وزارة الصحة للتعامل مع القادمين من تلك الدول.

وبين أنه تم التطرق إلى موضوع تطعيم الطلبة من أجل أداء الامتحانات الورقية، والتي تشير إحصائياتها اليوم إلى تطعيم 27 ألف طالب من أصل 50 ألفا.

ولفت إلى أن الامتحانات الورقية محدد لها يوم الأربعاء المقبل، مؤكدا أن اللجنة أبدت رأيها لمسؤولي وزارة الصحة بأن الوقت ضيق وأن عددا كبيرا من الطلبة لم يتم تطعيمهم.

وقال حماد إن المسؤولين أكدوا لهم أن هذا الموضوع يخص وزارة التربية، وأن دور الوزارة يكمن في تطعيم الأعداد الباقية من الطلبة علما بأن هناك من يرفض التطعيم وأيضا هناك من لم يأته الدور في التطعيم.

وأضاف أن اللجنة أكدت أن الطلبة أمانة في أعناق الجميع ويجب تطعيمهم لكي يؤدوا امتحاناتهم.

وناشدت وزير التربية ضرورة إجراء الامتحانات عن طريق الأونلاين ومراعاة ظروف الطلبة غير المطعمين خصوصا في ظل الوقت الضيق لإجراء التطعيمات لهم.

وقال حماد إن اللجنة تطرقت إلى موضوع خسائر الخطوط الجوية الكويتية والتي تسبب فيها بعض قرارات وزارة الصحة من تعطيل الطيران وغيرها.

وأضاف أن وزير الصحة أوضح أن المعني بقرارات وزارة الصحة في هذا الشأن هو الطيران المدني وليس الخطوط الجوية الكويتية، مؤكدا أن وزارة الصحة لم تمنع الطيران المدني وأنه هو من منع الخطوط الجوية الكويتية.

وأشار حماد إلى مطالبة اللجنة الطيران المدني بإعادة تشغيل الخطوط الجوية الكويتية خصوصا أن وزارة الصحة سمحت لهم بذلك.

تشكيل لجنة لفحص الطلبات المقدمة وتحديد الاحتياجات

5 نواب: إضافة الأسلاك الكهربائية والأنابيب والأصباغ ضمن المواد المدعومة لقروض البناء

مبارك الحجرف

الصيفي الصيفي

سعد الخنفور

تقدم 5 نواب باقتراح بقانون لتعديل المادة رقم (28د) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية. ويقضي الاقتراح، الذي تقدم به كل من النواب سعد الخنفور والصيفي مبارك الصيفي وأسامة المناور وأسامة الشاهين ومبارك الحجرف، بإضافة مواد الأسلاك الكهربائية و(البايبات) الأنابيب والخطوط الصحية والأصباغ لمستحقي المواد المدعومة على أن تكون الأولوية للمنتج الكويتي. ونص الاقتراح على ما يلي:

مادة أولى: تعدل المادة (28د) لتكون على النحو التالي:

1 ـ يمنح الحاصل على «قرض للبناء» مواد بناء مدعومة تشمل جميع المستلزمات التي يحتاجها البناء بقيمة لا تتجاوز 30 ألف دينار، بالإضافة إلى القرض، ويصدر قرار من وزير التجارة يحدد فيه المواد التي يشملها الدعم وكمياتها، على أن تدخل المواد المتعلقة بالكهرباء كالأسلاك الكهربائية وغيرها وكذلك الأنابيب والخطوط الصحية ومواد الأصباغ ضمن احكام هذا القانون.

2 ـ تشكل لجنة مشتركة من وزارة التجارة والصناعة وبنك التسليف والادخار لفحص الطلبات المقدمة من الحاصلين على قروض بناء والذين باشروا البناء بالفعل قبل صدور هذا القانون، ومازالوا في مراحله المختلفة ولم يصلهم التيار الكهربائي، وذلك لتحديد احتياجاتهم من المواد المدعومة بما لا يجاوز ثلاثين ألف دينار.

3 ـ الحاصل على قرض لشراء سكن ـ في حاله حاجته للترميم ـ يخصص له رصيد من المواد المدعومة بقيمة لا تجاوز 30 ألف دينار، وذلك بالاستثناء من شروط بنك التسليف والادخار.

4 ـ مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقيات الصادرة بهذا الشأن تعطى عند تحديد المواد المدعومة افضلية للمنتجات الكويتية أو المنتجات ذات المنشأ الوطني بنسبة لا تزيد على 10٪ من أسعار مثيلاتها من المنتجات الأجنبية.

ولوزير التجارة والصناعة في الحدود السابقة تعديل النسب المشار إليها في الفقرة السابقة بشأن المنتجات الكويتية أو المنتجات ذات المنشأ الوطني.

مادة ثانية: يلغي كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: سبق أن وافق مجلس الأمة في جلسته بتاريخ 22/1/2014 على اقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة رقم (28) مكرر (د) إلى القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية (بمنح الحاصل على قرض بناء مواد بناء مدعومة تشمل جميع الملتزمات التي يحتاجها البناء بما لا يتجاوز ثلاثين ألف دينار).

وقد سبق ان أصدرت وزارة التجارة القرارات الوزارية المنظمة للقانون المذكور أعلاه لاسيما القرار الوزاري رقم 232/2018 بخيارات المواد الإنشائية المدعومة، والقرار رقم 1/2021 بالسماح باستبدال قيمة المواد الاختيارية ضمن دعم المواد الانشائية.

وسعيا منا لتخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين في بناء وترميم قسائمهم السكنية، ونظرا لارتفاع أسعار المواد الكهربائية والصحية في الفترة الأخيرة بجانب مواد الأصباغ، قمنا باقتراح هذا القانون بحيث تتم إضافة مواد الاسلاك الكهربائية و(البايبات) الأنابيب والخطوط الصحية والأصباغ لمستحقي المواد المدعومة على أن تكون الأولوية للمنتج الكويتي.

أول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

أسامة الشاهين: ما خطة استكمال تطعيم نزلاء المؤسسات الإصلاحية؟

أسامة الشاهين

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالين أولهما إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الصباح، والثاني لوزير الداخلية الشيخ ثامر العلي، حيث قال في مقدمة السؤال الأول الموجه إلى وزير الصحة: أعلنت وزارة الصحة في شهر مارس الماضي أنها دشنت حملة تطعيم متنقلة شملت العديد من المناطق، ومنها مزارع العبدلي والوفرة وغيرها.

وطالب الشاهين بتزويده وإفادته بالآتي:

● ما خطة الوزارة لاستكمال تطعيم المزارعين العاملين بمزارع العبدلي والوفرة وغيرها؟

● ما خطة الوزارة للحفاظ على سلامة المزارعين العاملين بهذه المزارع؟ وما مدى احتواء انتشار المرض بين المزارعين؟

وقال في مقدمة السؤال الثاني الموجه إلى وزير الداخلية، في شهر فبراير الماضي أعلنت وزارة الداخلية أنها باشرت تطعيم نزلاء المؤسسات الإصلاحية بمن فيهم نزلاء الإبعاد والموقوفون في سجن الإدارة العامة لمباحث الإقامة.

وطالب بتزويده وإفادته بالآتي:

ـ ما خطة الوزارة لاستكمال تطعيم نزلاء المؤسسات الإصلاحية (السجون)؟

ـ ما خطة الوزارة للحفاظ على سلامة النزلاء، وما مدى احتواء انتشار المرض داخل المؤسسات الإصلاحية (السجون)؟

أحمد الحمد: فريق عمل لمراجعة قانون الصكوك خلال أسبوعين

سعدون حماد: «المالية» رفضت جميع الضرائب في خطة التنمية

خليل الصالح وم.أحمد الحمد وسعدون حماد أثناء اجتماع اللجنة المالية

محافظ البنك المركزي وفريق عمله أثناء الاجتماع

سلطان العبدان

عقدت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية اجتماعا أمس الأحد لمناقشة المرسوم رقم 255 لسنة 2019 بإحالة مشروع قانون في شأن الصكوك الحكومية. وقال رئيس اللجنة م.أحمد الحمد إن مشروع القانون المقدم من الحكومة في الفصل التشريعي السابق مكون من 38 مادة بالإضافة إلى المذكرة الإيضاحية.

وأضاف ان هذا المشروع يناظر وجود السندات، مبينا أن اللجنة دعت الحكومة إلى النظر لتجارب الدول الأخرى المجاورة في هذا الشأن.

وذكر الحمد ان اللجنة استمعت إلى آراء النواب والفريق الحكومي وانتهت إلى تشكيل فريق عمل من المكتب الفني للجنة المالية والجهات المختصة من الحكومة لمراجعة 38 مادة الموجودة بالقانون بدقة. ولفت إلى أن القانون يغلب عليه الطابع الفني، إذ إن هناك مستجدات في الساحة الاقتصادية ويجب أن يكون القانون متماشيا معها، فضلا عن أنه يحتاج إلى مراجعة دقيقة.

وقال إن اللجنة أمهلت فريق العمل مدة أسبوعين لمراجعة المواد ورفع التقرير إلى اللجنة حتى تتم مناقشة القانون وإقراره.

واختتم الحمد تصريحه بقوله: «حضر الاجتماع محافظ البنك المركزي وممثلون عن هيئة أسواق المال وهيئة الدين العام الموجودة في وزارة المالية».

من جهته، قال عضو اللجنة النائب سعدون حماد، إن اللجنة استمعت إلى بعض الملاحظات بحضور ممثلين عن البنك المركزي ووزارة المالية وهيئة أسواق المال، لافتا إلى أن اللجنة سوف تستكمل التصويت على مشروع القانون في الاجتماع المقبل.

وبين أنه كان المفترض من وزير المالية أن يحضر اجتماع اليوم (امس) وخصوصا أنه مصر على مشروع قانون الدين العام، متسائلا: كيف تتم الموافقة على مشروع قانون الدين العام دون أن تتم الموافقة على مشروع القانون في شأن الصكوك الحكومية؟.

وأوضح أن الاجتماع الماضي للجنة ناقش مشروع الخطة الإنمائية للسنوات 2021/2020 و2025/2024.

وبين أن الخطة تتضمن مشروع قانون في شأن الإجراءات الضريبية الموحدة وتعديل القانون في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة وتطبيق نظام ضرائبي على السلع الانتقائية والقيمة المضافة.

وأعلن أن اللجنة رفضت كل هذه الرسوم، مؤكدا أن اللجنة لا يمكنها الموافقة على قانون يتضمن فرض رسوم على المواطنين.